ما حقيقة احتجاز 560 سيارة بميناء عدن منذ أكثر من عام:

التجار يشكون من إجراءات تعسفية ومجحفة ومصلحة الجمارك تلتزم الصمت

تحقيق/
حمدي دوبلة - إبراهيم الأشموري

<، لم يتركوا باباً إلا طرقوه، وبعد أن أعيتهم الحيلة لجأوا إلى نصب خيام وسرادق أمام بوابة مبنى مصلحة الجمارك في العاصمة.. إنهم عشرات من تجار ومستوردي السيارات ومواطنين من أصحاب مئات السيارات المحتجزة في ميناء عدن منذ أكثر من عام بعد أن تم إيقاف إجراءات ترسيم هذه السيارات.

«الثورة» حاولت الاقتراب من هذه المشكلة وتلمس هموم وطلبات المعتصمين منذ أيام تحت جسر «المالية» كما سعت إلى لقاء مسئولي مصلحة الجمارك لمعرفة سبب رفض ترسيم هذه السيارات المستوردة.

طرق قانونية.. وإجراءات تعسفية

التجار وأصحاب السيارات المحتجزة في ميناء عدن منذ ما يزيد عن العام والتي يزيد عددها عن 560 سيارة يؤكدون بأن قاموا باستيراد هذه السيارات بطرق رسمية وقانونية، ويقول مراد العزعزي وهو تاجر سيارات بأن مصلحة الجمارك وبدون إشعار مسبق أوقفت ترسيم هذه السيارات دون مسوغ قانوني وتحت حجج وأسباب واهية وبحجة أن السيارات المستوردة محولة «المقود» من اليمين إلى اليسار مع أن القانون رقم 159 يسمح بتغيير عجلة القيادة من اليمين إلى اليسار شريطة أن تكون مهيأة فنياً.

من جهته يؤكد قيس النجاشي بأن أعذار ومبررات مصلحة الجمارك ضعيفة وغير قانونية ويضيف النجاشي الذي يحمل كمية كبيرة من الأوراق والمستندات بأنه يمتلك سندات ومذكرات رسمية من التوجيهات الصادرة من رئاسة مصلحة الجمارك تقضي باستكمال ترسيم عدد 61 سيارة بموجب مذكرة تحمل رقم (4920) وأخرى بترسيم 42 سيارة بموجب مذكرة برقم 4981 وهي سيارات من نفس نوع سياراتنا المحتجزة، ويشير إلى أن هاتين المذكرتين اللتين صدرتا في نفس اليوم يثبت بأن أعذار الجمارك بخصوص «المقود المحول» مجرد عذر لإلحاق الضرر بعدد كبير من التجار والمواطنين من أصحاب هذه السيارات.

إلى ذلك يوضح التاجر عبدالناصر باسحيم بأن السيارات محولة المقود ومن نفس نوع السيارات المحتجزة يتم ترسيمها في كل من رقابة صنعاء وذمار وتعز وسيئون والحديدة ورقابة دار سعد بعدن، إضافة إلى أنه يتم جمركة السيارات المهربة، في كل انحاء الجمهورية ويستغرب عدم استكمال ترسيم هذه السيارات التي دخلت البلاد بصورة رسمية والتي كانت جديرة بالترسيم على غرار تلك المهربة.

الدفع باتجاه اللاشرعي

ويعتبر هؤلاء التجار الذين يؤكدون عزمهم على مواصلة اعتصامهم السلمي حتى حل إشكالياتهم بأن هذه الإجراءات التعسفية والمجحفة من قبل مصلحة الجمارك من شأنها أن تدفع بكثير من التجار إلى الاستيراد عبر التهريب والطرق غير الشرعية والقانونية

ويقول حسين الجفري بأن هذه الإجراءات غير القانونية والتعسفية من شأنها أن تحرم الموازنة العامة من إيرادات كبيرة في الوقت الذي يتم فيه تلاعب بعض موظفي الجمارك في ترسيم البعض ومن خلال جبايات غير قانونية.

ويضيف الجفري بأن هذا التعسف غير المبرر تجاه أصحاب هذه السيارات يجري على الرغم من أن هذا النوع من السيارات قد تم نقل (المقود) من قبل شركات أجنبية متخصصة ووفقاً للمواصفات الفنية وإجراءات السلامة المرورية .. ويوضح محمد عايض الضبري كان الأول بمصلحة الجمارك أن تخضع هذه السيارات للفحص الفني قبل اتخاذ هذه القرارات الظالمة والتي تسببت في خسائر فادحة وأضرار مادية عديدة لمواطنين كثر.

خسائر باهظة

ويشير التجار والمواطنون من أصحاب هذه السيارات إلى أن إجراءات مصلحة الجمارك تجاه سياراتهم تسببت في الحاق خسائر باهظة بهم وبسياراتهم المحتجزة ويؤكد التاجر محمد السقاف بأن السيارات المحتجزة تعرضت للتلف الشديد بسبب الرطوبة كما تأثرت معدات وأجزاء منها بفعل الاحتجاز وأصبحت في وضع فني سيء وربما لم يعد بإمكان المستوردين بيعها برأس مالها .. ناهيك عن الأرباح المنتظرة وكذلك الخسائر المادية الناجمة عن توقف نشاط التجار لأكثر من سنة ويوضح التاجر حسن الاقرعي ومعه مصطفى وماجد الجفري بأن التجار والمواطنين من أصحاب هذه السيارات تعرضوا لخسائر كبيرة من هذه الإجراءات التعسفية حتى أن البعض أصبح عاجزا عن مواصلة نشاطه التجاري.

تضيق الخناق

ويعتبر قيس النجاشي بأن مثل هذه الممارسات والتعسفات من قبل مصلحة الجمارك لا تؤدي إلا إلى مزيد من العراقيل الصعوبات في طريق الاستثمار على الرغم من التوجه الحكومي المعلن لإيجاد بيئة استثمارية تنافسية وجاذبة لرجال الأعمال المستثمرين المحليين والأجانب .

ويضيف نناشد فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، ودولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية بالتوجيه وعلى وجه السرعة باستكمال إجراءات الترسيم لسياراتنا المحتجزة أو بالأصح ما تبقى منها قبل فوات الأوان .. مؤكداً بأن أصحاب السيارات المحتجزة والتجار المتضررين يحتفظون بحقوقهم المشروعة في المطالبة بالتعويض العادل عن ما لحقت بهم من أضرار وخسائر باهظة نتيجة لهذه القرارات المجحفة.

مصلحة الجمارك مشغولة

(الثورة حاولت اللقاء بمسؤولي مصلحة الجمارك والتقت بوكيلها حمود شمسان، الذي تحدث بكل لباقة ودبلوماسية بأنه يحترم رؤسائه في قيادة المصلحة ولا يحق له الحديث إلى الصحافة إلا بحضورهم كونهم أصحاب القرار الأول وبالفعل توجهنا إلى رئيس المصلحة وبعد الانتظار طويلاً في مكتبه المزدحم بالمراجعين من أصحاب المعاملات أكدت لنا سكرتاريته بأنه في اجتماع مطول وربما يستغرق ساعات طويلة حينها قررنا المغادرة ومحاولة مخاطبة قيادة مصلحة الجمارك عبر الصحيفة علنا نسمع جواباً شافياً عن هذه الشكاوى والمظالم التي بدت لنا جديرة بالاستماع إليها وإنصافها إذا كانت حقاً قد تعرضت للظلم والإجحاف كما يقول أصحابها.

الأداء الشفاف

زياد معوضة

* .. يدرك الجميع أن المصداقية والصراحة Zالشفافية المطلقة ووضع النقاط على الحروف ونشر الحقائق كما هي على الأرض لم يعد لهذه السمات العظيمة ترحيبا واسعا في هذه الفترة .. خاصة وأن من يحاول ذلك يواجه عقولاً ومسؤولين لهم نظرة وتشخيص للواقع بطريقة مغايرة ومختلفة وأموراً مستعصية ومعيشة ضنكا ومن يصر في المواجهة أو التوضيح قد يعرضنا للمضايقة والتهميش والترصد من قريب أو من بعيد كجزء في مكافأة لتلك الصراحة التي تعودنا عليها هي الحقيقة، ولم نتعمق كثيرا حتى لا تصاب تلك الجهة بشلل تام أخذنا فقط بمقتطفات عن سير الإجراءات التي سهلها القانون بالأخذ بإحدى الكيفيات الثلاث المحددة قانونا لصالح المواطن اليمني عند استخراجه للهوية الشخصية كحق من حقوقه المدنية مقارنة ببعض الدول التي تحرص وتحث مواطنيها للحصول على هذا الحق وحمل البطاقة بصورة مستمرة وعلى مستوى خروجه إلى السوق عكس بلادنا فإن عدد الحاصلين على هذه الهوية لا يتجاوزون ثلاثة ملايين مواطن تقريبا ذكورا وإناثا في الإحصائيات العامة للسكان والذي نعتبرهم الطبقة المثقفة وإن كان أغلبهم لا يلجأون إلى السجل المدني إلا إذا استدعت الضرورة القصوى ورغم ما يعانيه المواطن عند استخراجه لهذه الوثيقة وغيرها من الوقائع يظل عدم الوعي قائما يعرض للإهمال وعدم عملها، فمثلا هناك بطائق مرهونة لأتفه الأشياء وغير ضرورية ومفقودة بدون بلاغ فلا بد من قانون حازم وملزم للمواطنين للحفاظ على هذه البطائق الرسمية الهامة.

أغلبهم من لا يمتلكون بطائقهم من ذوي الدخل المحدود ولو كان لا يسد لهم بابا في ديوان المصلحة في منحهم البطاقة ولو بمبالغ زهيدة لكانت الإجابة مقنعة من الجميع وهي وجود الازدحام المتزايد .. عدم التسهيل عدم توفير الاستمارات .. عدم إنزال الرقم الوطني تعرضهم للسماسرة المرتزقة ...الخ.

إن المسؤولية مشتركة بين المصلحة وصناع القرار في قيادة الداخلية كان من المفترض قبل الإقدام على إصدار مثل هذا القرار المفاجئ أن تسبقه مشاورات مدروسة حتى لا تتحمل المصلحة أعباء فوق الأعباء في مواجهة الكم الهائل المتردد عليها وفروعها في جميع المحافظات والأمانة وتتعرض أيضا للانتقادات وحملات الإعلام المكثفة خاصة هذه الأيام التي تتزامن مع فتح الكليات بأنواعها والمدارس وقرب عملية القيد والتسجيل للانتخابات التي من المتوقع أن تبدأ عملها الشهر القادم إن مثل هذه الملاحظات اللافتة للأنظار نطرحها كما هي على قيادة الوزارة وبالذات الوكيل المختص لتفادي هذا القصور حتى لا تفتح مجالا أوسع للبلبلة ونزع نية الراغبين والمتكاسلين عن استخراج الوثائق المتنوعة وليس ما يقال عن المصلحة صحيحا فهي تعمل بكل ما في وسعها على قدم وساق ليلا ونهارا لتلبية احتياجات المواطنين وإرضاء الناس غاية لا تدرك.